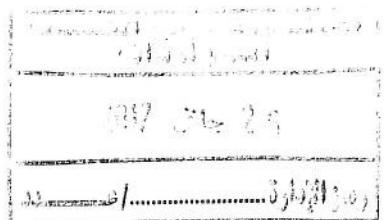


2017 / 07



مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير المساهمة في تمويل القسط الأولي من برنامج التطهير الرامي للحد من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط.

فصل وحيد :

تمت الموافقة على عقد الضمان عند أول طلب، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير بقيمة ستون مليون أورو (60.000.000) للمساهمة في تمويل القسط الأولي من برنامج التطهير الرامي للحد من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط.

2017 / 07

2017 / 10 / 7

شرح أسباب

2017 جانفي 26

رقم الإدارة /.....

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم مع الوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل القسط الأولى من برنامج التطهير الرامي للحد من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط)

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 28 نوفمبر 2016 مع الوكالة الفرنسية للتنمية عقد ضمان عند أول طلب يتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير بقيمة 60 م. أورو أي ما يعادل حوالي 147 مليون دينارا للمساهمة في تمويل القسط الأولى من برنامج التطهير الرامي للحد من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط "DEPOLMED".

1) أهداف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج الذي يندرج ضمن برنامج الاستثمار الذي ينفذه الديوان الوطني للتطهير في إطار المخطط الخماسي للتنمية (2020-2016) إلى:

- الحد من التلوث البيئي بدول حوض البحر الأبيض المتوسط؛

- المحافظة على المحيط وتحسين ظروف عيش المواطنين وسلامتهم.

- تأهيل شبكات التطهير التي هي في طور الاستغلال،

- تحسين مردودية المنشآت الأساسية للتطهير وخاصة محطات التطهير؛

- الحد من الانهيارات والإخلالات التي تشهدها عادة قنوات التطهير مما يكون سببا في السيلان

السطحى للمياه المستعملة وانبعاث الروائح الكريهة؛

- تعميم خدمات التطهير بالمناطق التي تشهد تطورا عمرانيا واقتصاديا؛

2) مكونات البرنامج وانعكاساته:

أفرزت دراسة جدوى برنامج التطهير المنجزة خلال سنة 2015 إلى ضبط الحاجيات الجملية كالتالي :

2017 / 10 / 7

- تأهيل وتهذيب 10 محطات تطهير ساحلية: جنوب مليان والجديدة وقرية وقليبية وسوسة الشمالية ومساكن ومنستير - الفرينة وحومة السوق وجربة غير وسيدي محرز مما يمكن من الرفع من طاقة استيعاب هذه المحطات بحوالي 74 000 م³/اليوم (ما يعادل 692 ألف ساكن).

- تهذيب شبكات التطهير بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وسوسة والقيروان والمهدية والمنستير وقبس ومدنين وتطاوين وتوزر على طول حوالي 596 كلم من القنوات بالإضافة إلى تهذيب حوالي 36.500 صندوق ربط و34 محطة ضخ (حوالي 197 ألف منتفع)؛

- توسيع وتأهيل الشبكة بهذه الولايات من خلال مّد حوالي 496 كلم من القنوات وتمكين حوالي 135 مسكنًا من الربط بالشبكة العمومية للتطهير وبناء 45 محطة ضخ جديدة (حوالي 135 ألف منتفع)؛

- تدعيم القدرات الفنية والتصرف للديوان.

وقد قدرت الكلفة الجملية للبرنامج بـ 710 م.د وهو ما يتجاوز قيمة التمويلات المتوقعة مما استدعي ضبط قسط أولى في حدود هذه التمويلات وذلك حسب أولويات التدخل.

ويحتوي هذا البرنامج في قسطه الأولى على:

- تأهيل وتهذيب 4 محطات تطهير وهي: جنوب مليان (بن عروس) وسوسة الشمالية (سوسة) والجديدة (منوبة) وقليبية (نابل) مما يمكن من الرفع من طاقة استيعاب هذه المحطات بحوالي 300 م³/اليوم (ما يعادل 342 ألف ساكن)؛

- تهذيب شبكات التطهير بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وسوسة والقيروان والمهدية والمنستير وقبس ومدنين وتطاوين وتوزر على طول حوالي 252 كلم من القنوات بالإضافة إلى تهذيب حوالي 27 محطة ضخ و13.850 صندوق ربط (حوالي 76 ألف منتفع)؛

- توسيع الشبكة بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وسوسة والمهدية والمنستير ومدنين وتطاوين من خلال مّد حوالي 284 كلم من القنوات وبناء 25 محطة ضخ جديدة وتمكين حوالي 15.400 مسكنًا من الربط بالشبكة العمومية للتطهير (حوالي 84 ألف منتفع)؛

- مساعدة فنية وتدعيم قدرات الديوان في المجالات إنجاز الدراسات التنفيذية المتعلقة بالمشروع؛ معالجة المياه المستعملة الصناعية؛ إنجاز دورات تكوينية داخلية وخارجية ومساندة الديوان في مجال الاتصال.

(3) تمويل القسط الأولي من البرنامج:

- الكلفة الجملية: 350 مليون دينار يتم تمويلها جزئياً عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 60 م.أورو. كما حضي هذا البرنامج بتمويلات إضافية عن طريق قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 69.9 مليون أورو إلى جانب هبة من المفوضية الأوروبية في إطار تسهيلات الاستثمار من أجل الجوار بقيمة 10.4 م.أورو.
- فترة الإنجاز: من تاريخ الإمضاء إلى غاية 30 جوان 2023. (آخر أجل لاستهلاك كافة الاعتمادات المرصودة للبرنامج).
- قيمة القرض: 60 مليون أورو (147 م د).

(4) شروط القرض:

- نسبة الفائدة: متغيرة يتم تثبيتها عند صرف كل قسط. ويعتمد في احتساب هذه النسبة على نسبة الفائدة المرجعية المحددة في تاريخ توقيع اتفاقية القرض بـ(1.62%) مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ امضاء اتفاقية القرض. علما ان نسبة المؤشر بتاريخ 23 نوفمبر 2016 هي 0.73 %.
- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال.
- عمولة الإلغاء: 2.5 % تحتسب على المبلغ الملغى من القرض في صورة تساويه أو تجاوزه لـ نسبة 15 % من المبلغ الجملي لقيمة القرض (أي 9 مليون أورو).
- نظام السداد: سداسي (26 سداسي) أي مرتين في السنة.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.